المسئولية الاجتماعية للشركات

إعداد

د/ محمد مصطفى عبد الصادق مرسي

أستاذ القانون التجاري المشارك بكلية الشرق العربي للدراسات العليا بالرياض

٢٠١٨م

ملخص البحث :

من مفاهيم المسئولية الاجتماعية للشركات اهتمام القطاع الخاص بمصالح المجتمع إلى جانب اهتمامه بالمنتج وتحقيق العوائد والأرباح. والمسئولية الاجتماعية للشركات هي ممارسة الأعمال التجارية المتسمة بالانفتاح والشفافية والقائمة على مبادئ أخلاقية واحترام الموظفين والمجتمع والبيئة، والمسئولية الاجتماعية للشركات تجد سندها القانوني في قانون الشركات ولائحة الحوكمة ، ودورها في البيئة التنافسية له أهمية استراتيجية عالية لمنظمة الأعمال وذلك لا اكتساب رضا العملاء والمستهلكين والمجتمع. والتحول الاقتصادي وتراجع الدور الاجتماعي للدولة قد تطلب ضرورة تحمل الشركة لمسئوليتها الاجتماعية تبعا لقيادتها للنشاط الاقتصادي . ورغم تراجع دور الدولة إلا أنه مازال هذا الدور قائم وفعال.

. وانتهى البحث إلى مجموعة من النتائج أهمها، يوجد العديد من الصعوبات والمشكلات التي تواجه المسئولية الاجتماعية منها عوامل موروثة وعوامل معاصرة وصعوبات بين التكاليف الاجتماعية والاقتصادية للشركات، وعوامل تتعلق بالقطاع الخاص نفسه. ومجموعة من التوصيات أهمها إنشاء كيان أو جهة ذات شخصية اعتبارية تتولى تنظيم ومراقبة المساهمات الاجتماعية للشركات والمؤسسات ونقل المسؤولية الاجتماعية مرحلة الاجتهاد إلى مرحلة العمل المؤسسي المنظم المبني على الدراسة والتخطيط .

مقدمة

يعتبر موضوع المسئولية الاجتماعية للشركات في الوقت الراهن ، من أكثر الموضوعات إثارة ونقاشا في وسائل الأعلام المتعددة ، بل أصبح في الآونة الأخيرة عنوانا للمؤتمرات والندوات، ومجالاً للدراسات والأبحاث والشغل الشاغل لمنظمات الأعمال في مختلف البلدان النامية منها والمتقدمة، الأمر الذي يشير إلى أهميته لجميع الأطراف ، سواء كان ذلك قطاعاً عاماً أم خاصاً أم أفراد. ومفهوم المسؤولية الاجتماعية مصطلح سام أصيل ، يهدف إلى دعوة الأخلاق للاقتصاد، والتوازن بين الأداء الاقتصادي والاجتماعي والبيئي لمؤسسات القطاع الخاص. وكانت البداية التاريخية للمسؤولية الاجتماعية بداية انسانية، وذات دافع اخلاقي ، فبعد الحرب العالمية الثانية ظهرت العديد من التنظيمات الدولية مثل منظمة العمل الدولية ، والتي أكدت على الحاجة إلى سياسة اجتماعية فعالة بالنسبة للشركات القومية. كما يعد الميثاق العالمي لحقوق الانسان ١٩٤٨م النواة الأولى لكل الاتفاقيات التي تتعلق بالإنسان وحقوقه وكذلك المعايير التي تبنتها الشركات سواء العامة أو الخاصة .

ولقد ظهر المفهوم الجديد للمسؤولية الاجتماعية الذي يقوم على أساس أن الشركات وحدات اقتصادية اجتماعية، هدفها الأساسي مصلحة المجتمع وأن الأرباح المتحققة وسيلة لتحقيق تلك الأهداف. وقد ترسخ لدى رجال الأعمال أن نجاحهم يعتمد أولاً على ما ستقدم مشروعاتهم للمجتمع. وتزايدت المطالبة بالقيام بأنشطة للمسئولية الاجتماعية، وخاصة المشروعات الربحية التي تحصل على أرباحها من المجتمع الذي تعمل به. وأدركت الشركات أهمية المسئولية الاجتماعية من خلال تحديد الرؤى الاستراتيجية وإيضاح دورها في تحقيق المسؤولية الاجتماعية ، وترتب على ذلك بعض المناشط الرسمية والدولية في بلورة مبادئ عامة للمسئولية الاجتماعية . ولم يعد تقييم شركات القطاع الخاص يعتمد على ربحيتها فحسب ، ولم تعد تلك الشركات تعتمد في بناء سمعتها على مراكزها المالية فقط ، فقد ظهرت مفاهيم حديثة تساعد على خلق بيئة عمل قادرة على التعامل مع التطورات المتسارعة في الجوانب الاقتصادية والتكنولوجية والإدارية عبر انحاء العالم. وكان من ابرز هذه المفاهيم مفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركات. وقد أصبح دور مؤسسات القطاع الخاص محوريا في عملية التنمية، وهو ما اثبتته النجاحات التي تحققها الاقتصاديات المتعدية. ولقد ادركت

مؤسسات القطاع الخاص أنها غير معزولة عن المجتمع. وتنبهت إلى ضرورة توسيع نشاطاتها لتشمل هموم المجتمع والبيئة .

وتطلعت كافة الدول المتقدمة والنامية أيضاً في العصر الحديث إلى وضع استراتيجيات تركز عليها النمو الاقتصادي للمجتمع المحلي والدولي، ومن هنا ظهرت وتطورت مجموعة من التطلعات والحوافز التي من شأنها أن تساعد على زيادة دمج ومشاركة الشركات في المسؤولية الاجتماعية ، ولم يعد تقييم شركات القطاع الخاص يعتمد على ربحيتها فحسب ، ولم تعد تلك الشركات تعتمد في بناء سمعتها على مراكزها المالية فقط ، فقد ظهرت مفاهيم حديثة تساعد على خلق بيئة عمل قادرة على التعامل مع التطورات المتسارعة في الجوانب الاقتصادية والتكنولوجية والإدارية عبر انحاء العالم[١].

أهمية البحث :

تنبع أهمية البحث من أهمية المسئولية الاجتماعية ويرجع أهمية المسئولية الاجتماعية من مقدار أهميتها في وقت تتزايد ظاهرة البطالة ومعدلات الفقر في المجتمع. ويهدف هذا البحث إلى التعريف بالمسئولية الاجتماعية وبيان دورها الهام في المجتمع لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية ورفع مستوى المعيشة ، وخدمة المجتمع والبيئة . وتحمل الشركات لمسؤوليتها الاجتماعية خاصة بعد تراجع الدور الاجتماعي للدولة. ومن الضروري الوصول إلى استراتيجية مستقبلية تتضمن تفعيل برامج المسئولية الاجتماعية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة .

منهج البحث :

سوف نتبع في هذا البحث المنهج الوصفي التحليلي القائم على تحليل الآراء والأحكام والقواعد التي تعني بالمسؤولية الاجتماعية للشركات .

---

[١]- صالح السجيباني ،المسؤولية الاجتماعية ودورها في مشاركة القطاع الخاص في التنمية حالة تطبيقية على المملكة العربية السعودية ، المؤتمر الدولي حول القطاع الخاص في التنمية تقييم واستشراق ٢٣-٢٥مارس ٢٠٠٩ بيروت .

خطة البحث :

تم تقسم هذا البحث إلي ثلاثة مباحث تناولنا في المبحث الأول مفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركات أساسها من منظور شرعي وقانوني، ونخصص المبحث الثاني لمحاور وفوائد ومحفزات بالمسئولية الاجتماعية للشركات، ونرصد المبحث الثالث لمبادئ القانونية ولنماذج لبعض الشركات التي تقوم بمسئولية اجتماعية . ونختم البحث بخاتمة تتضمن أهم النتائج التي توصلنا لها وأهم التوصيات التي نرى ضرورة الأخذ بها .

المبحث الاول

مفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركات وأساسها من منظور شرعي وقانوني

في هذا المبحث سوف نتناول تعريف المسئولية الاجتماعية وتطور ظهورها وسندها من المنظور الشرعي والقانوني وذلك من خلال المطالب التالية :

المطلب الأول : مفهوم المسئولية الاجتماعية للشركات وتطورها

المطلب الثاني : المسؤولية الاجتماعية من منظور شرعي وقانوني

المطلب الأول

مفهوم المسئولية الاجتماعية للشركات وتطورها

يعود مفهوم المسئولية الاجتماعية إلى سنة ١٩٥٣ حينما أصدر Bowel كتابا بعنوان المسئولية الاجتماعية لرجال الأعمال، وقد لقى هذا المفهوم بعدها اهتماما كبيراً من الباحثين والأكاديميين والمنظمات الدولية نظراً للتأثير الذى يمكن أن تحدثه المنظمة في محيطها من خلال التأثير في سلوك مختلف المتعاملين معها، كما أصبح لهذه المسئولية مبادئ خاصة

متعارف عليها على المستوى الدولي لكنها بقيت لدى البعض مفهوما جانبيا، مما جعل الاهتمام بها متباينا [٢] .

ولم يكن مفهوم المسئولية الاجتماعية في النصف الأول من القرن العشرين معروفاً بشكل واضح حيث تحاول المنشأة جاهدة تعظيم أرباحها وبشتى الوسائل، ولكن مع النقد المستمر الحاصل لمفهوم تعظيم الأرباح فقد ظهرت بوادر لأن تتبنى المنشأة دوراً اكبر تجاه البيئة التي تعمل فيها.

عرف البعض مصطلح المسئولية الاجتماعية للشركات على أنه "مفهوم المنظمات التي تشجع على النظر في مصالح المجتمع من خلال تحمل المسئولية عن تأثير أنشطة المنظمة على الزبائن والموظفين والمساهمين والمجتمعات والبيئة في جميع جوانب عملياته، وهذا الالتزام يدفع إلى الامتثال لأحكام التشريعات، وترى المنظمات طوعا اتخاذ الخطوات لتحسين نوعية الحياة للعاملين وأسرهم فضلاً عن المجتمع المحلى والمجتمع ككل[٣].

- **تعريف المسئولية الاجتماعية للشركات :**

يوجد بعض التعاريف المتداولة للمسئولية الاجتماعية للشركات منها:

أنها تعهد من الشركات بعمل تنمية مستدامة، وتحسين في جودة الحياة من خلال العمل مع الموظفين وأسرهم، الجمعيات المحلية، والمجتمع كلل. أي أن الشركات لا تعمل في عزلة، وإنما هي مسؤولة عن اتباع أسلوب أخلاقي في إدارة أعمالها، كما يجب عليها احترام سلامة الناس والبيئة، وأخذ احتياجات المجتمع في حساباتها[٤].

---

(٢) العابد لزهر، " التعلم من أزمة المسؤولية الاجتماعية" ، مجلة دراسات اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة عبد الحميد مهدي قستطينة ، الجزائر، ٢٠١٤، ص٥٢ .

(٣) http://Ar.wikipediA.org.

(٤) Rhys Jenkins: globalization, cor por ate social responsibility and pouerty, international affair 2005

وفى تعريف آخر فأنها تعنى أيضاً التزام من الشركة بأن تكون منتبهة لاحتياجات الداعمين والمستهلكين. والمسئولية تعنى أيضاً اتخاذ قرار بتوجيه كل نشاطات الشركة من أجل حماية وتعزيز حقوق الأنسان العمالية والبيئة واتباع متطلبات الشرعية في علاقتها بالمجتمع[٥].

والبعض يراها بمثابة تذكير للشركات بمسؤولياتها وواجباتها ازاء مجتمعها الذى تنتسب إليه. يرى البعض الآخر أن مقتضى هذه المسئولية لا يتجاوز مجرد مبادرات. اختيارية تقوم بها الشركات صاحبة الشأن بإرادتها المنفردة تجاه المجتمع[٦] .

تعريف للمسئولية الاجتماعية في نظر المؤسسات الدولية منها :

تعريف لمجلس الأعمال العالمي للتنمية بأنها "الالتزام المستمر من قبل مؤسسات الأعمال بالتصرف اخلاقيا والمساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية والعمل على تحسين نوعية الظروف المعيشية للقوى العاملة وعائلاتهم، اضافة إلى المجتمع المحلى والمجتمع كلل[٧] .

وعرف البنك الدولي المسئولية الاجتماعية للشركات لمنشأة القطاع الخاص بأنها " التزام بالمساهمة في التنمية المستدامة من خلال العمل مع موظفيها والمجتمع المحلى والمجتمع ككل لتحسين مستوى معيشة الناس بأسلوب يخدم التجارة والتنمية في آن واحد".

عرفتها المفوضية الأوروبية بأنها مسئولية المنظمة أمام تأثيرات نشاطها على المجتمع، وللقيام بهذه الوظيفة ينبغي على المنظمة احترام القوانين والقواعد التنظيمية والمعاهدات التي ابرمتها مع مختلف الأطراف، وحتى تؤدى المنظمة هذه الوظيفة على نحو جيد يفترض أن تدخل في شراكات محدودة مع مختلف الأطراف وتحديد المسار الموجه نحو ادراج اهتمامات

---

(٥) john capel. The ABC of corporate social responsibility Bench – markes found A tion conporate, social responsibility: a guide for trade unonists. Global solidarity, www. Ictuglobal solids rity

(٦) أ/ رقية عيران، مقال بعنوان المسئولية الاجتماعية للشركات من الواجب الوطني الاجتماعي والمبادرات الطوعية اسواق فلسطين للأوراق المالية .

٧ - http://www.wbcsd.org

المنظمة بالمسائل الاجتماعية والبيئية والاخلاقيات واحترام حقوق الانسان والمستهلك سواء في أنشطتها التشغيلية وفى وضعها لاستراتيجياتها[٨].

وعرفت منظمة الايزو المسئولية الاجتماعية للمنظمة تعبر عن مسؤوليتها تجاه تأثير القرارات والأنشطة التي تقوم بها على البيئة والمجتمع والتي تنعكس في سلوك خلقي – التنمية المستدامة بما فيها الصحة ورفاهية المجتمع– الأخذ بعين الاعتبار ما تتوقعه المجموعات الضاغطة – احترام القوانين مع مراعاة المعايير الدولية – جعلها ضمن ثقافة المنظمة وعلاقاتها[٩].

ومن التعريفين السابقين للمفوضية الأوروبية ومنظمة iso ، يرى الباحث بأن المسئولية الاجتماعية هي احترام المنظمة للقوانين وتجنب أي تأثر قرارتها بشكل سلبى على المجموعات الضاغطة وقد يكون ذلك بدافع أخلاقي خارج عن الإطار القانوني .

ويمكن تعريف المسئولية الاجتماعية للشركات إجرائيا بأنها عبارة عن عقد أخلاقي طوعي تتحقق فيه المنفعة المتبادلة ويبرم بين الشركة (المالكون، المدراء، العاملين) والمجتمع (المستهلكون، الموردون، المجتمع المحلى، المنافسون، البيئة الحكومة) الذى تعمل فيه بكافة عناصره، حيث يتم بموجب هذا العقد القيام بواجبات من كلا الطرفين للوصول الى الصالح العام وتحقيق التنمية لكليهما.

لما كان ذلك الاختلاف حول معنى المسئولية فإن الوصول إلى اتفاق حول تعريف المسئولية الاجتماعية للشركات صعب للغاية لأنها تعنى أشياء مختلفة بالنسبة لأشخاص مختلفين، وكذلك عند استخدامها في لغات مختلفة تعنى أشياء مختلفة، وبالتالي إذا لم يكن من الممكن الوصول إلى اتفاق عالمي حول تعريف محدد يتضمن قائمة شاملة لكل متطلبات الأفراد، فيجب أن توجه الجهود لتحقيق ما يصبو إليه هؤلاء الأفراد.

---

[8]-العابد لزهر، مرجع سابق ، ص٩٢

(٩) Iso 26000: 2010 (fr) lignes directrices.rela tives ola responsbilite societale site www iso org

ويتضح لنا أنه لم يتم تعريف مفهوم المسئولية الاجتماعية بشكل محدد وقاطع يكتسب بموجبه قوة الزام قانونية وطنية أو دولية. ولا تزال هذه المسئولية أدبية ومعنوية.

ويرى الباحث أن المسؤولية الاجتماعية هي التزام المنشأة تجاه المجتمع الذى تعمل فيه ، وذلك عن طريق المساهمة بمجموعة كبيرة من الأنشطة الاجتماعية. وأنها التزام تلك الشركة بإدارة وتحسين الآثار البيئية والاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن انشطتها من الناحية البيئية.

- **متى ظهرت المسئولية الاجتماعية؟**

فرضت المسئولية الاجتماعية للشركات نفسها عنوة مؤخرا في محيط العلاقات الاقتصادية سواء الوطنية فيها أو الدولية. فمن ناحية اثارت بردود أفعال المناهضين للعولمة، منذ منتصف التسعينات وخاصة بعد قيام منظمة التجارة العالمية، الصدى العميق لدى الشركات المتعددة للجنسيات العملاقة حول دورها ومسؤولياتها الجديدة في مواجهة تنامى ظاهرة الفقر والافقار في العالم، نتيجة التطبيقات الصارمة لتحرير التجارة الدولية. ومن ناحية ثانية، فقد قامت منظمات دولية غير حكومية – مثل المنظمات الدولية لأصحاب الأعمال التي تضم (١٣٧) اتحاد فيدرالي وطني لأصحاب الأعمال في(١٣٣) دولة– بتقييم أنشطة أعضاءها والتدقيق في مواثيق انشاءها لتذكيرهم بمسؤولياتهم الأساسية كممثلين للقطاع الخاص وكرموز الاقتصاديات السوق في عصر العولمة. وضرورة التزام الشركات بمسؤولياتها الاجتماعية تتعاظم دون ادنى في حالة وجود ثغرات في التشريعات الوطنية للدول التي تعمل فيها هذه الشركات، أي عندما لا تنظم مثل هذه التشريعات وتضبط مسائل الحقوق الأساسية المنصوص عليها في الإعلان العالمي لحقوق الأنسان وإعلان منظمة العمل الدولية بشأن المبادئ والحقوق الأساسية للإنسان في العمل واعلان(١٠).

---

(١٠) صالح السحيانى، المسئولية الاجتماعية ودورها في مشاركة القطاع الخاص، المؤتمر الدولي حول القطاع الخاص في التنمية تقييم واستشراف، ٢٣-٢٥ مارس ٢٠٠٩ بيروت ، ص٥

نظرة تاريخية على موضوع مسئولية الشركات الاجتماعية، نجد أن هذا الموضوع قد طرح منذ القرن الثامن عشر من خلال بعض الشركات الفردية التي شاركت في عدد من المبادرات التي تعزز مصالح العمال والمجتمع وتحافظ على البيئة .

وفى عام ٢٠٠٥م كانت مسائل الفقر والدين والتغير المناخي والعولمة المتوازنة أهم المواضيع التي تصدى لها المنتدى الاقتصادي العالمي. عند حديثه عن المسئولية الاجتماعية للشركة(١١).

وفى مصر بعد ثورة ١٩٥٢ وتطبيق التخطيط المركزي الذى تبنته الدولة، والذى يؤمن بوضع مسئولية التنمية الاجتماعية والاقتصادية كاملة في يد الحكومة، لم يكن هناك فرصة للشركات أن تساهم بدور فاعل في الاقتصاد المصري، ومن ثم القيام بمسؤوليتها الاجتماعية تجاه المجتمع، ومما دعم ذلك أيضاً هو عدم وجود المسئولية الاجتماعية للشركات بالمفهوم الحالي خلال تلك الفترة، حيث أن الأمر كان يقتصر على بعض أعمال البر والخير، والتي ربما كانت تؤدى بشكل فردى. أيضاً وبسبب سيطرة الدولة على كل المجالات، استقر في نفوس الكثيرين أن أحداث تغيير وتحقيق تنمية هو دور الدولة وليس دور المجتمع، حتى أن البيئة المحيطة أصابت الكثيرين بداء السلبية وعدم الرغبة في عمل شيء إيجابي ينفع المجتمع حيث أن هذا الدور في اعتقادهم هو دور الحكومة وليس دورهم (١٢).

ومع بداية التسعينات بدأت الدولة في تحول آخر، حيث بدأت تطبيق سياسة الإصلاح الاقتصادي بالتحول نحو اقتصاد السوق، وترك المجال للقطاع الخاص لقيادة النشاط الاقتصادي. ومنذ ذلك الوقت بدأ يتراجع دور الدولة الاجتماعي خاصة بعد تطبيق السياسة الانكماشية بتقليل النفقات العامة. وبالتالي أصبح الوقت مناسباً لمطالبة الشركات بالقيام بدورها الاجتماعي، وتحمل مسئولياتها تجاه المجتمع ، ولذلك كثرت الدعوات بضرورة قيام الشركات بهذه المسئولية .

ظهر المفهوم الحالي للمسئولية الاجتماعية للشركات خلال التسعينات من القرن العشرين حيث اكتسب الدور الاجتماعي للشركات والقطاع الخاص أهمية متزايدة بعد تخلى الحكومات عن كثير من أدوارها الاقتصادية والخدمية، وهذا ما دفع المنظمات الدولية، ومنها الأمم

---

(١١) www.guardian.co.uk

(١٢) د/ فؤاد عبد الله العمر، اسهام الوقف في العمل الأهلي والتنمية الاجتماعية، الامانة العامة للأوقاف الكويت ، ١٩٩٩، ص ٧٥.

المتحدة وخاصة المجلس الاقتصادي والاجتماعي – إلى الاهتمام بهذا الموضوع. ويوجد اتفاق على أن نشأة المسئولية الاجتماعية للشركات أو المصدر الأساسي الفكرة الأخيرة من خلال اللجنة العالمية للبيئة والتنمية[١٣]. وفى أواخر الثمانينات، وقد تم قبولها في قمة الأرض ١٩٩٢ "ريودى جانيرو".

ولقد تطور مفهوم المسئولية الاجتماعية للشركات حيث ساهمت العديد من الإجراءات والاتفاقات التي طورت مفهوم المسئولية الاجتماعية للشركات، وذلك سواء على المستوى الدولي أو الإقليمي أو المحلى: وفى عام ١٩٩٢ أعلنت ثلاث جماعات عن وضح مبادئ القياسات المرجعية لمسئولية الشركات العالمية لتقيم أداء الأعمال وهى المجلس العالمي لمسئولية الشركات في المملكة المتحدة ICCR ، والمركز الدولي لمسئولية الشركات في الولايات المتحدة iccr . والقيادة الكنائسية لمسئولية الشركات في كندا TCCR. وفى عام ١٩٩٩ عقد مؤتمر هينجراف في بريطانيا.

وفى عام ١٩٩٩ وأثناء عقد المنتدى الاقتصادي في دافوس طالب أمين عام الأمم المتحدة الحكومات ورجال الأعمال بصبغ العولمة بطابع انساني وتجاوبا مع هذه الدعوة فقد طرح في الدورة الاستثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة في جنيف من ٢٦ الى ٣٠ يونيو ٢٠٠٠ مشروع مبادرات اجتماعية للشركات من أجل مواجهة الفقر. وأصدر الأمين العام للمرة الأولى تقريرا عن المبادئ التوجيهية لدعم المسئولية الاجتماعية للشركات، والعمل على تحقيق معيار دولي لسلوك الشركات في الاقتصاد الدولي[١٤].

وقد تم الاعلان في يوليو ٢٠٠٠م عن الاتفاق العالمي للأمم المتحدة والذى يجمع بين كونه اطارا سياسيا، وكذلك اطارا علميا للشركات الملتزمة بالمحافظة على استمرارية الممارسات التجارية المسئولة، ولأنها معتمدة من كبار التنفيذين بالشركات فهي تسعى إلى اطار يسمح للمؤسسات التجارية الملتزمة بمواءمة عملياتها مع عشر مبادئ متفق عليها عالميا في مجالات حقوق الانسان والبيئة ومكافحة الفساد.

---

(١٣) أيهاب محمد يونس، دور الدولة والمسئولية الاجتماعية للشركات، المجلة المصرية للدراسات التجارية – مصر، ٢٠١٠، ص ٢٧٠

(١٤) www.brundtl and net.com

وفى مجال البيئة ينبغي على المؤسسات التجارية التشجيع على اتباع نهج احترازي ازاء جميع التحديات البيئية وينبغي الاطلاع بمبادرات لتوسيع نطاق المسئولية عن البيئة- وينبغي التشجيع على تطوير التكنولوجيا غير الضارة بالبيئة ونشرها.

بداية تحول الشركات نحو المسئولية الاجتماعية:

بدأت الشركات تدرك أن هناك تحولاً هاما، حيث أصبح من الضروري للرأي العام أن تحل الرأسمالية الرحيمة محل السعي العنيف وراء الربح. فمع بداية عام ٢٠٠٠ بدأت الشركات الكبرى تتعهد بالالتزام بمبادئ المسئولية الاجتماعية، ولذلك قامت بالعمل من خلال :

التمسك بأفكار فريدمان حول تعظيم الربح على مستوى التنفيذين ومجلس الإدارة وبالنسبة للجمهور تتعهد الشركات بأن تدمج الاعتبارات الاجتماعية والبيئية مع قرارات العمل. وأن الكثيرون يشكون في اخلاص هذه المظاهر الاخلاقية، لأنهم يرون أن المسئولية الاجتماعية ليست إلا استراتيجية للإدارة من أجل المناورة، وبالتالي يتمثل المحرك الأساسي نحو التحول للمسئولية الاجتماعية الأضرار الناتجة عن الشركات، كذلك التحول الكبير في العلاقات مع الدولة، الافراد والسوق. وانكماش دور الدولة والضغط المتزايد من حاملي الاسهم(١٥).

(١٥) joseph Blumberg: the Ethics of corporate social responsibility: management trend of the new mill ennium? Economist now.17.2001

المطلب الثاني

أساس المسئولية الاجتماعية من منظور شرعي وقانوني

أولاً : من المنظور شرعي :

إن الشريعة الإسلامية هي أول من أهتمت بمفهوم المسئولية الاجتماعية ونظم طبيعة العلاقات بين أفراد المجتمع وطالب كل فرد أن يقوم بواجباته تجاه الآخرين وجاء بالعديد من الآيات القرآنية والأحاديث النبوية التي تنظم العلاقة بين المنظمة و المجتمع ، وكون أن الإسلام يعد نظاماً شاملاً للحياة لا يقتصر على العبادات فقط ،بل يمتد ليشمل المعاملات أيضاً وأن ملكية المال في المنظور الإسلامي لله عز وجل واستخلف الإنسان فيه، وبالتالي فإن لله سبحانه وتعالى حقاً في المال ، وحق الله في التصور الاسلامي هو حق المجتمع .قال تعالى (وَآتُوهُم مِّن مَّالِ اللَّهِ الَّذِي آتَاكُمْ[١٦]) ،كما يقول عز وجل : (آمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَأَنْفِقُوا مِمَّا جَعَلَكُمْ مُسْتَخْلَفِينَ فِيهِ ۖ فَالَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَأَنْفَقُوا لَهُمْ أَجْرٌ كَبِيرٌ [١٧])، ودليل أن الأداء الجماعي هو لحق الله تعالى(أَلَمْ يَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ هُوَ يَقْبَلُ التَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِ وَيَأْخُذُ الصَّدَقَاتِ وَأَنَّ اللَّهَ هُوَ التَّوَّابُ الرَّحِيمُ[١٨]) . هذا في الوجوب .

أما في الاستحباب والتطوع ، فإن الأداء الاجتماعي يستند إلى قيم الأخوة الإنسانية والرحمة والتعاون التي أمر الله بها عباده ، فالزكاة والحقوق الواجبة للأقارب والجيران والكفارات ملزمة شرعا. والوقف والصداقات الأخرى تدخل في مجال الالتزام الذاتي من المسلم يقوم بها لنيل الثواب من الله عز وجل الذي هو جزاء محقق بمثابة بدل الفرض الواجب الأداء. ونظم الإسلام كيفية هذا الأداء في أساليب وأدوات وآليات محددة بدقة . يتضح هذا في فقه الزكاة والوقف

---

[١٦] - سورة النور ،الآية ٣٣

[١٧] - سورة الحديد، الآية ٧

[١٨] -سورة التوبة ،الآية ١٠٤

والحقوق الواجبة للعمال والاحسان والسماحة مع العملاء والموردين ونحو ذلك من الأحكام الرشيدة والتوجيهات للمعاملات المالية سواء بعقود معاوضة أو تبرعات[١٩] .

ثانياً: من المنظور القانوني:

نصت م (١٩٣) من قانون الشركات المصري رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١م " يجوز أن ينص نظام الشركة على تجنيب نسبة معينة من الأرباح الصافية لتكوين احتياطي نظامي لمواجهة الأغراض التي يحددها النظام وإذا لم يكن الاحتياطي النظامي مخصصا لأغراض معينة ، جاز للجمعية العامة العادية بناءً علي اقتراح من مجلس الإدارة أو الشريك أو الشركاء المديرين حسب الأحوال مشفوع بتقرير من مراقب الحسابات أن تقرر استخدامه فيما يعود بالنفع على الشركة أو المساهمين ". يتضح لنا من هذا النص أن المشرع المصري أجاز للجمعية العامة أن تقرر تجنيب أرباح بناء على اقتراح مقدم من مجلس الإدارة يخصص للمساهمات الاجتماعية للعاملين بالشركة والمساهمين. والمسئولية الاجتماعية للشركة وجدت لها أساس في دليل الحوكمة المصري، حيث تضع الشركة سياسة واضحة عن مسئوليتها الاجتماعية والبيئية وعن التزاماتها المستمرة في المساهمة في التنمية الاقتصادية والمجتمعية. وتحتوى هذه السياسة على الآتي على سبيل المثال:

- **هدف السياسة .**
- **تعريف المسئولية الاجتماعية للشركة.**
- **تحديد نطاق عمل الشركة فيما يخص مسئوليتها الاجتماعية .**
- **مسئولية الشركة تجاه أصحاب المصالح (العاملين–الموردين–العملاء–المنافسين)**
- **مسئولية الشركة تجاه المجتمع .**
- **مسئولية الشركة تجاه البيئة .**
- **المبادرات التي تشارك فيها الشركة في مجال المسئولية الاجتماعية والبيئية [٢٠] .**

وفقا للمحور الثالث الخاص باللجان مجلس الإدارة ٦/٣/٢ لجان أخرى .ج .

لجنة المسؤولية الاجتماعية :

تقوم برفع توصياتها للمجلس بشأن سبل الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية تجاه المجتمع والبيئة التي تعمل فيها الشركة. مما يضمن استدامة الشركة على المدى الطويل وزيادة ارتباطها بالمجتمع .

---

[١٩] -علاء الدين زعيتر المسؤولية الاجتماعية للشركات www.alzatari.net-research-61.html

([٢٠]) الدليل المصر لحوكمة الشركات الصادر عن مركز المديرين المصري بالهيئة العامة للرقابة المالية الاصدار الثالث بتاريخ ٢٦ يولو٢٠١٦ والذى صدر قرار مجلس ادارة الهيئة العامة للرقابة المالية رقم ٨٤ بتاريخ ٢٠١٦/٧/٢٦ بشأن اصدار الدليل المصري لحوكمة الشركات.

في النظام السعودي حيث نصت المادة ٢/١٢٩ من نظام الشركات السعودي الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/٣ تاريخ ١٤٣٧/١/٢٨هـ " للجمعية العامة العادية عند تحديد نصيب الأسهم في صافي الربح أن تقرر تكوين احتياطيات أخرى –وذلك بالقدر الذي يحقق مصلحة الشركة أو يكفل توزيع أرباح ثابته قدر الإمكان على المساهمين والجمعية المذكورة – وكذلك أن تقتطع من صافي مبالغ لإنشاء مؤسسات اجتماعية لعاملي الشركة أو لمعاونة ما يكون قائماً من هذه المؤسسات" .

يتضح من هذا النص أن تقتطع من صافي الأرباح مبالغ لإنشاء مؤسسات اجتماعية لعاملي الشركة أو لمعاونة ما يكون قائماً من هذه المؤسسات. فالنظام السعودي وإن كان لا يذهب إلى حد الأخذ بمبدأ اشتراك العاملين في الإدارة والأرباح .وهو المبدأ الذي تقره اليوم الكثير من التشريعات في الدول المختلفة. إلا أنه لم يتجاهل أن عنصر العمل شريك في عملية الإنتاج ، وأن دوره أساسي في تحقيق الأرباح . لذا فقد رأى أنه من العدل متى آنست الجمعية العامة للشركة الإخلاص والتفاني من جانب العاملين في الشركة أن تقرر لهم نصيباً من الأرباح التي حققتها الشركة. يخصص للصرف على مؤسسات الخدمات الخاصة بهم كالإسكان والتدريب المهني مما يؤيد إلى رفع مستوى معيشتهم ورفع كفايتهم الإنتاجية [٢١] .

ويسميه البعض بالاحتياطي الحر الذي يتم استقطاعه بناء على اقتراح مجلس الإدارة وعرض على الجمعية العمومية ويخصص لأنشاء مؤسسات اجتماعية لموظفي الشركة وعمالها أو لمعاونة ما يكون قائما من هذه المؤسسات [٢٢].

وأهتم المنظم السعودي بالمسئولية الاجتماعية ومبادرات العمل الاجتماعي في لائحة الحوكمة حيث نصت م(٨٧) " تضع الجمعية العامة العادية – بناءً على اقتراح من مجلس الادارة سياسة تكفل أقامه التوازن بين اهدافها والاهداف التي يصبو المجتمع الى تحقيقها بفرض تطوير الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع" .

يتضح من هذه المادة أن مجلس الإدارة يضع سياسة لأقامه التوازن بين الأهداف الشركة وأهداف المجتمع لتطوير الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية .

ونصت م "٨٨" يضع مجلس الإدارة البرامج ويحدد الوسائل اللازمة لطرح مبادرات الشركة في مجال العمل الاجتماعي ويشمل ذلك ما يلى:

---

[٢١] -آمنة بنت مهنا السندي ، " توزيع الأرباح في شركات المساهمة ،دراسة مقارنة ، دار الكتاب الجامعي ،ط١ ١٤٣٨-٢٠١٧م،ص١٣٠

[٢٢] -د/ حسام الدين سليمان توفيق ، الشركات التجارية ، مركز الدراسات العربية للنشر والتوزيع ،مصر ٢٠١٥م،ص ٢٣٠.

١- وضع مؤشرات قياس أداء الشركة بما تقدمه من مبادرات في العمل الاجتماعي ومقارنة ذلك بالشركات الأخرى ذات النشاط المشابه .

٢- الافصاح عن اهداف المسئولية الاجتماعية التي تتبناها الشركة للعاملين فيها وتوعيتهم وتثقيفهم بها.

٣- الافصاح عن خطط تحقيق المسئولية الاجتماعية في التقارير الدورية ذات الصلة بأنشطة الشركة .

٤- وضع برامج توعية للمجتمع للتعريف بالمسئولية الاجتماعية للشركة [٢٣].

يتضح لنا من هذه المادة أن مجلس الإدارة الشركة يوضع البرامج ويحدد وسائل ومبادرات العمل الاجتماعي ويفصح عن أهداف المسئولية الاجتماعية ووضع برامج التوعية .

([٢٣]) لائحة حوكمة الشركات السعودية الصادرة عن مجلس هيئة السوق المالي قرار(٨-١٦-٢٠١٧) تاريخ ١٤٣٨/٥/١٦هـ الموافق ٢٠١٧/٢/١٣م بناء على نظام الشركات الصادربالمرسوم الملكي رقم م/٣وتاريخ ١٤٣٧/١/٢٨هـ .

المبحث الثاني

محاور وفوائد وتحديات المسئولية الاجتماعية للشركات

في هذا المبحث سوف نتناول محاور وفوائد وتحديات المسئولية الاجتماعية للشركات من خلال المطالب التالية المطلب الأول فوائد المسئولية الاجتماعية للشركات ، والمطلب الثاني محاور المسؤولية الاجتماعية للشركات، والمطلب الثالث تحديات المسئولية الاجتماعية للشركات .

المطلب الاول

فوائد المسئولية الاجتماعية للشركات

يوجد اختلاف في وجهات النظر حول المسئولية الاجتماعية للشركات ما بين مؤيد ومعارض فالرأي المؤيد لها يرى أنها هدف جيد والرأي المعارض يرى أنها محاولة لتنصل الدولة من التزاماتها التقليدية.

الرأي الأول: تأييد المسئولية الاجتماعية للشركات:

يرى أصحاب هذا الرأي أن المسئولية الاجتماعية للشركات خير للأطراف جميعاً ومن ذلك فوائد للشركات ذاتها حيث تعتبر هذه المسئولية من أهم الأدوات التي تساعد الشركات على تحقيق نجاحها، وذلك لعدة أسباب منها:

- **المسئولية توضح حقائق ومعلومات عن الشركات باعتبارها كيان في المجتمع.**
- **تعتبر أداة فعالة لربط العمال بالشركة التي يعملون بها.**
- **المستهلكون عادة يتخذون قراراتهم بشراء منتجات شركة معينة على أساس دور الشركات الاجتماعي.**
- **تحسين علاقة الشركات بالمستهلكين وتوفير الأمان للمساهمين والمالكين.**
- **تساعد الشركات على وضع احتياجات الناس في استراتيجية الشركات .**

- **تعتبر أحدى الأدوات الاستراتيجية التي تحقق نجاحاً اقتصادياً للشركات، والدليل على ذلك أن أغلب المساهمين يتخذون قرارهم بالشراء أو عدم الشراء من خلال دور الشركة الاجتماعي .**
- **الحصول على أفضل موظفين– لدى منظمات الأعمال موارد ضخمة .**
- **تعطى توقع أفضل وإدارة جيدة للمخاطر.**
- **تعزز إدارة تحسين السمعة، والتي تعتمد على الثقة، المصداقية، المسئولية والجودة.**
- **تعزز القدرة على التجديد التطوير وتحسين القيادات .**
- **تحسن الابتكارات، المنافسة وتنظيم الأسواق .**
- **تعزيز القدرة على صنع تغيير، وتحسين العلاقات مع المنظمات والهيئات [٢٤].**
- **منظمات الأعمال شريك مهم مع الحكومة والمجتمع بشكل عام.**
- **كذلك فالحفاظ على البيئة يضمن تحقيق مصالح كافة الأطراف .**

ويوجد اتجاه آخر معارض للمسئولية الاجتماعية للشركات .

يرى أصحاب هذا الرأي أن المعتاد من الشركات طوال الوقت هو التزاماتها بدفع الضرائب، تقديم أجور معقولة والالتزام بإجراءات الأمن والسلامة. وكانت تعتبر الشركات بذلك مواطن صالح في المجتمع كما كان تحقيق الربح يعتبر هدف مقدس للشركات يوجه كل قراراتها وأجندتها والثروة لأصحاب الشركة هو التزام وواجب. عدم وجود خبرة لإدارة البرامج الاجتماعية – خلق تضارب مصالح كبيراً وصراعاً – تقليل من أرباح المساهمين – صعوبة المسائلة القانونية عن الجوانب الاجتماعية .

ويرى الباحث أن المسئولية الاجتماعية للشركات لها العديد من الفوائد تمتد للمجتمع والبيئة منها:

- **التقدم الاقتصادي يؤدى إلى الرفاهية للكثير من الناس .**
- **تعطى الشركة فرصة لوضع احتياجات المجتمع ضمن استراتيجيتها .**

---

(٢٤) Paul hohnon:corporate social responsibility: An -1 implementation guide for business.

- أن ضمان توافر الحياة الاجتماعية والمالية المناسبة تعتبر صمام أمان لكثير من الناس .

المطلب الثاني

محاور المسئولية الاجتماعية للشركات

تتعدد محاور المسؤولية الاجتماعية للشركات منها:

١- المحور الاقتصادي:

طبقا لهذا البعد فالمسئولية الاجتماعية تعنى المنافسة العادلة، ووجود صورة واضحة عن أسلوب الإدارة، خاصة إذا كانت الإدارة مقيدة ببعض القيود مثل ضرورة مراعاة التنمية المستدامة. الاهتمام بالموظفين من خلال تدريبهم وتطويرهم والتعامل معهم من خلال مبدأ تكافئ الفرص والمساواة. ويشير هذا المحور أيضاً إلى الالتزام ممارسات أخلاقية داخل المؤسسات مثل الحوكمة المؤسسية ، ومنع الرشوة والفساد وحماية حقوق المستهلك واحترام مصالح الأطراف المعنية وسيادة القانون .

٢- المحور الاجتماعي:

البعد الاجتماعي للمسئولية الاجتماعية يعنى أنها طريقة التعامل مع الهيئة العاملة، المزاوجة بين الوظيفة والحفاظ على الأسرة، التعليم المستمر، توفير وظائف للمسنين والمعاقين، توفير الخدمات الصحية والأمنية للعاملين، ومن الضروري أيضاً احترام الاختلافات الثقافية وقواعد حقوق الانسان العالمية. وتعزيز القيم الاخلاقية والتكافل الاجتماعي ودعم الأنشطة الرياضية والصحية. وتوفير الأمن المهني والوظيفي .

٣- المحور البيئي [٢٥]:

ويعنى أن الشركات يجب أن تأخذ مسألة المسئولية بجدية للحفاظ على الأجيال القادمة، وهذه الطريقة هي التي ستحافظ على الموارد الطبيعية، وستحقق الاستقرار الاجتماعي. وهذا يعنى أيضاً ضرورة الأخذ في الاعتبار كيف يمكن الحفاظ على البيئة، والالتزام

([٢٥]) أيهاب محمد يونس، مرجع سابق ،ص٢٧٨

بسياسات المناخ، ولذلك فإن بعض الشركات بدأت في اتباع وسائل ناضجة لاستخدام الطاقة بشكل فعال. والحد من تلوث الهواء والماء والتربة والاستخدام الأمثل والعادل للموارد وخصوصا غير المتجدد منها – تطوير الموارد وصيانتها – التشجير وزيادة المساحات الخضراء. وتمثل الأبعاد السابقة منظومة المسئولية الاجتماعية للشركات. وتطوير بيئة العمل والممارسات البيئية الصحية في العملية الإنتاجية أي أن المسئولية الاجتماعية للشركات تؤسس على المساءلة والثقة والشفافية، واعتمادها على المحاور الثلاثة السابقة تؤدى إلى الوصول إلى القمة، وهى تحقيق الاستدامة. وتسعى الشركات إلى تخفيض تأثيراتها السلبية إلى أدنى حد على المناخ والبيئة، عبر جعل عمليات الإنتاج وبكل مضامينها صديقة للبيئة ويخفض ثاني اكسيد الكربون . والانبعاثات السامة والنفايات وعلى المؤسسة أن تعي جميع الجوانب البيئية المباشرة والغير المباشرة ذات الصلة في تأدية نشاطاتها وتقديم خدماتها وتصنيع منتجاتها.

٤- الجانب القانوني:

الالتزام بالقوانين المحلية والوطنية أثناء ممارسة النشاط الاقتصادي. والشفافية في نشر الأنظمة والقوانين العالمية والدولية للاطلاع عليها من قبل جميع الموظفين والجهات القانونية الأخرى[٢٦].

إعادة الاستخدام والتدوير من خلال مقترحات وتطبيقات للجمهور يمكنهم من خلالها إعادة استخدام منتجاتها وإعادة تدويرها مع توجهاتها البيئية وتقليل الاستنزاف للموارد الطبيعية من المحفزات التي تدفع الشركات لتبنى المسئولية الاجتماعية للشركات.

- زيادة الوعى بأهمية الحفاظ على البيئة والمجتمع، وهو ما يجعل الناس عند اتخاذ أي قرار للشراء تقوم بما يتناسب مع الاعتبارات الأخلاقية والبيئية، وبالتالي التأثير على مبيعات الشركات التي تفتقد لذلك.
- زيادة الاهتمام الاجتماعي والوعى والتعليم، وخاصة مع نمو دور المنظمات غير الحكومية، والتي اكتسبت مكانة هامة مما يدفعها لزيادة وعى الشركات والناس بأهمية المسئولية الاجتماعية للشركات .

([٢٦]) خالد جاسم بو مطيع، حلقة نقاشية بعنوان "دور القيادات لمفهوم المسئولية الاجتماعية" المجلة العربية لإدارة ، غرفة تاجرة وصناعة البحرين اكتوبر ٢٠٠٨.

- **زيادة الوازع الأخلاقي وتنميته عند الموظفين، مما يجعلهم أكثر احتراما للأخلاق، وتحقيقا لاحتياجات المجتمع، وفى نفس الوقت زيادة اخلاص الموظفين وولائهم لشركاتهم، وبالتالي فإن ذلك يجعل هناك حالة من القبول العام من الناس لمثل هذه الشركات.**
- **الأزمات التي تحدث أحيانا هي التي تدفع للاهتمام بالمسئولية الاجتماعية مثل تلوث للبيئة من ما تسببه الشركة أو حدوث فضيحة فساد تعرض سمعة الشركة للانهيار مما يدفع الشركات إلى اللجوء إلى المسئولية الاجتماعية للشركات لتحسين الصورة وانقاذ السمعة [٢٧].**

محاور المسؤولية الاجتماعية من وجهة نظر الايزو:-

لخصت المنظمة محاور المسئولية الاجتماعية في حوكمة الشركات، حقوق الانسان، الممارسات العمالية، البيئة، ممارسات التشغيل العادلة، قضايا المستهلك واشراك وتنمية المجتمع، وهى نفس المحاور التي اعتمدتها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وتتمثل في اشهار البيانات، احترام حقوق الانسان، العلاقات المهنية، حماية البيئة والصحة، مكافحة الفساد، المحافظة على مصلحة المستهلكين، تشارك التكنولوجيا والابداع، المنافسة والانضباط الضريبي .

فإذا كانت المبادئ تحدد الاطار العام للمسئولية الاجتماعية بموجب قوانين واجبة التطبيق فإن ممارسة المسئولية الاجتماعية يتطلب من المنظمة وجود إدارة تطوعية للأعمال الخيرية، وهو ما دأبت بعض التعاريف على التأكيد عليه، ليس في مجال تقديم المساعدات والهبات في الأزمات أو المناسبات، بل عن طريق الأبداع في ممارسة المسئولية الاجتماعية، فبالرغم من أن جهود البحث والتطوير تعتبر مكلفة بالنسبة للمنظمة لكن هذه الجهود يكون الهدف منها زيادة مستويات السلامة والمحافظة على البيئة والصحة العمومية وغيرها [٢٨].

([٢٧]) **ايهاب محمد يونس، مرجع سابق، ص ٢٨٠**

([٢٨]) **Nick lin-hi, karsten Muller, the csrbottom line: preventing corporate social irresponsibility, journal of business research, volume 66, issuelo October2013,p.192**

وتعمل الحكومة على جعل المؤسسات مسئولة على القيام بالمسئولية الاجتماعية والحفاظ على بيئة نظيفة من أجل تحقيق البقاء والتطور في ظل البيئة الاقتصادية الحالية، فعلى المؤسسات أن تتفاعل مع التوجهات الاجتماعية والبيئية التي غيرت من ظروف النشاط على مستوى جميع الأسواق وفرضت ظروف تنافسية جديدة [٢٩].

المطلب الثالث

تحديات المسئولية الاجتماعية للشركات

على الرغم من التسهيلات والحوافز التشريعية والمالية والاستثمارية التي وفرتها الدولة للقطاع الخاص للقيام بالمسئولية الاجتماعية، إلا أنه ما زال يوجد العديد من المشكلات والتحديات التي تواجه ذلك منها:

- **مشكلات وصعوبات المسئولية الاجتماعية للشركات:**

١- العوامل الموروثة: مثل إعاقة عمل القطاع الخاص، وعدم إعطاؤه المرونة الكافية للنمو، خاصة إذا كانت هذه الأعمال موجهة للتنمية الاجتماعية .

٢- العوامل المعاصرة: وهى ترجع لاتفاقيات الجات وتحرير التجارة، وما فرضته من زيادة المنافسة بين مؤسسات القطاع الخاص الوطنية والأجنبية ورفع الحماية عن القطاع الخاص، وتقليص الدعم الحكومي له .

٣- العوامل المتعلقة بالقطاع الخاص ذاته: وذلك كونه قطاع ناشئ وعدم قدرته أو استعداده للقيام بمسؤولياته خاصة في مجال التشغيل وقيادة التنمية، وبالتالي فقد وجدت تحديات رئيسية تواجه الدول العربية، يأتي في مقدمتها البطالة والفقر وتدهورت مستويات المعيشة وعدم الملاءمة بين مخرجات التعلم واحتياجات سوق العمل [٣٠].

([٢٩]) هذا ما اشار اليه تقرير صدر في ابريل ٢٠٠٢ من طرف برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومجلس الاعمال العالمي من أجل التنمية المستدامة ومعهد الموارد العالمي (اسواق الغد)

([٣٠]) المنتدى العربي حول الدور الجديد للقطاع الخاص في التنمية والتشغيل، الرباط، المغرب (٢١- ٢٣ أكتوبر ٢٠٠٨) .

٤- صعوبة الفصل بين التكاليف الاجتماعية والاقتصادية للشركات نتيجة التداخل بينهما في إدارة الشركات لأعمالها، مما يؤدى إلى مشاكل في كيفية حصر وقياس عوائد وتكاليف كل نشاط .

٥- صعوبة تحديد وضع المسئولية الاجتماعية بالنسبة للشركات هل هي اختيارية. وبالتالي تعد تكاليف إضافية للشركة، أو ضرورية ، وبالتالي تعتبر مصدر للربح .

٦- ضعف الثقافة العامة بالنسبة للمسئولية الاجتماعية حيث أنها تعتبر ممارسات حديثة بالنسبة للشركات ولا يوجد اجماع عالمي حول طبيعة المسئولية الاجتماعية وطريقة تطبيقها .

٧- الطابع الفردي الذى تتسم به أي تجربة من تجارب المسئولية الاجتماعية مما يفقدها قوتها وتأثيرها [٣١].

- تسعى الشركات للنمو في ظل العولمة ولكنها تواجه تحديات جديدة تفرض قيودا على نموها، بالتالي منافعها مثل القيود الحكومية، التعريفات الجمركية، القيود البيئية والمعايير المختلفة التي تنظم وضع العمال وهو ما يدفع الشركات إلى انفاق ملايين الدولارات والذى يجعل البعض يرى أن الاعتبارات الاخلاقية عائق للنمو. ولكن بعض الشركات الأخرى تستخدم المسئولية الاجتماعية كوسيلة للحصول على الدعم العام مما يعطيها ميزة تنافسية تصنع لها شكلاً من الدعاية[٣٢].

ويوجد معوقات في المؤسسات الاقتصادية منها:

- عدم وجود ثقافة المسئولية الاجتماعية لدى المؤسسة .
- غياب التنظيم لجهود معظم المؤسسات .
- غياب ثقافة العطاء للتنمية. حيث أن معظم جهود المؤسسات تنحصر في أعمال غير تنموية مرتبطة بإطعام الفقراء والملابس، دون التوجه إلى نحو مشاريع تنموية .

([٣١]) د/ نبيل عبد الرؤوف ابراهيم، شركات المجموعة، تأصيل علمي مقارن، ٢٠١٠، ص ٣٧٠

([٣٢]) ايهاب محمد يونس، مرجع سابق ، ص٢٨٢

- قلة الخبرة: وخاصة قلة المعرفة والقدرة العلمية على وضع معايير لقياس المجهودات، كما انه يوجد حتى الآن خلط بين المسئولية الاجتماعية والاعمال الخيرية نتيجة قلة الخبرة [٣٣].

المبحث الثالث

المبادئ التي تقوم عليها المسئولية الاجتماعية ونماذج لبعض الشركات

في هذا المبحث سوف نتناول في المطلب الأول المبادئ التي القانونية التي تقوم عليها المسئولية الاجتماعية للشركات ، وفي المطلب الثاني سوف نسرد بعض النماذج لشركات تقوم بالمسئولية الاجتماعية في مصر وبعض الدول الأجنبية والعربية على سبيل المثال .

المطلب الأول

المبادئ التي تقوم عليها المسئولية الاجتماعية للشركات

-المبادئ القانونية للمسئولية الاجتماعية:

تستند المسئولية الاجتماعية للمؤسسات على المبادئ الأساسية التالية:

١- مبدأ الاذعان القانوني:

ومفاده أن تلتزم المؤسسة بجميع القوانين واللوائح السارية المحلية والدولية المكتوبة والمعلنة والمنفذة طبقا لإجراءات راسخة ومحددة والإلمام بها.

٢- مبدأ احترام الاعراف الدولية:

أن تحترم المؤسسة الاتفاقيات الدولية والحكومية واللوائح التنفيذية والأعلانات والمواثيق والقرارات والخطوط الارشادية عند قيامها بتطوير سياساتها وممارستها للمسئولية المجتمعية [٣٤] .

([٣٣]) غضبان حسام الدين، محاضرات في نظرية الحوكة، دار الحنان للنشر والتوزيع، الاردن/عمان، ٢٠١٥، ص١٣٩

٣- مبدأ احترام مصالح الأطراف المعنية :

أن تقر المؤسسة وتتقبل أن هناك تنوعا بالمصالح للأطراف المعنية وتنوعا في أنشطة ومنتجات المؤسسة الرئيسية والثانوية وغيرها من العناصر التي قد تؤثر على تلك الأطراف المعنية .

٤- مبدأ القابلية للمسائلة :

أن تكشف المؤسسة وبشكل منتظم للجهات المتحكمة والسلطات القانونية والأطراف المعنية بطريقة واضحة وحيادية وأمنية وإلى حد ملائم عن السياسات والقرارات والإجراءات – ومن ضمنها الإجراءات التصحيحية – التي تتحمل مسؤوليتها بشكل مباشر وأيضاً الآثار المتوقعة لما سبق على الرفاهية المجتمعية وعلى التنمية المستدامة .

٥- مبدأ الشفافية:

أن تفصح المؤسسة على نحو واضح ودقيق وتام عن سياستها وقرارتها وانشطتها بما في ذلك التأثيرات المعروفة والمحتملة على البيئة والمجتمع، وأن تكون هذه المعلومات متاحة للأشخاص المتأثرين أو المحتمل تأثرهم بشكل جوهري من قبل المؤسسة.

٦- مبدأ احترام الحقوق الأساسية للإنسان:

أن تنفذ المؤسسة السياسات والممارسات التي من شانها احترام الحقوق الموجودة في الإعلان العالمي لحقوق الأنسان. فهذا الاطار وضعت الأمم المتحدة مبادرة جماعية صادرة عن الشركات الكبرى لتطوير مفهوم المسئولية الاجتماعية للشركات، وتهدف هذه الاتفاقية إلى حشد طاقات رجال الأعمال وطرح الحلول لمواجهة تحديات العولمة.

كما تأتى ثمرة للجهود المخلصة من جانب الشركات، حيث أنها لا تعد بمثابة جهاز رقابي، بل أنها مبادرة طوعية تقوم على مبدأي المساءلة القانونية والشفافية. كما أنها مبادرة متعددة الأطراف، فبالإضافة إلى الشركات الكبرى، هناك الحكومات المحلية، والاتحادات العمالية، والمعاهد التعليمية، ووكالات الأمم المتحدة المختلفة، وغيرها من منظمات المجتمع المدني .

([٣٤]) صالح سليم الحمورى "المسؤولية الاجتماعية المجتمعية بين النظرية والتطبيق على الواقع
www: forum .yemen best .com

المطلب الثاني

نماذج لبعض الشركات التي تقوم بمسئوليتها الاجتماعية

إن تطبيق الشركات لمسئوليتها الاجتماعية لمواجهة السلبيات والآثار الضارة في تفاديها، بل وكانت في بعض الأحيان مسئولة عنها مثلها مثل الشركات .

ومن الامثلة التي ذكرت في هذا المجال: تسرب الغاز من معمل يونيون كارباید في بوبال بالهند، ومسئولية شركة ايكسون فالديز عن تدفق (١١) مليون برميل من النفط في مضيق الأمير وليام في ألاسكا، والإساءة إلى السكان الأصيلين والتعدي عليهم وعلى ثقافتهم وحقوقهم، وتشغيل الاطفال، لكن تطور وسائل الاعلام والاتصال قد ساهم كثيرا في مراقبة ومتابعة مثل هذه الحوادث، وتحريك المجتمعات في مواجهة الشركات والمخالفات، لذلك فقد تبينت الشركات – ربما بسبب ما تعرضت له من نقد عنيف من الجمهور– حاجتها الى انشاء علاقات مع الجمهور ومع المجتمعات المحلية وأن تقدم لها شيئا. فقد أدت الممارسات المضادة من الجمهور إلى خسائر كبرى لأعمال الشركات، حيث انخفضت مبيعات شركة يونيون كارباید من (٩.٩) بليون دولار سنويا الى (٤.٨) بليون دولار، وبلغت خسائر شركة اكسون فالديز حوالى بليون دولار وهاتان الكارثتان أسهما في تغيير كبير في مسار الصناعات النفطية وغيرها أيضاً، فقد أصبحت القوانين أكثر تشددا في المسئولية، واتخاذ تدابير فنية وتقنية لأجل السلامة، واتخذت بعض الشركات مبادرات طوعية بالرعاية المسئولة ومنذ عهد قريب اعتمدت شركتا صناعة الأحذية الرياضية. نايكى وريبوك "مدونتين جديدتين" لقواعد سلوك الشركتين عقب ما تعرضنا له من نقد بشأن الممارسات العمالية لبعض المتعهدين التابعين لهما في آسيا. وقد قامت مجموعة رويال داتش رشل ببيان المبادئ العامة المتعلقة بإدارة الأعمال التجارية الخاصة بها بعد أن أتهم محتجون الشركة بالإهمال في حقوق النفط في بحر الشمال وفى نيجيريا [٣٥] .

مثال آخر للمسئولية الاجتماعية لزيادة الأرباح والحصة السوقية :

لقد أصبحت البرامج الاجتماعية في حماية البيئة ومواجهة الفقر من مرتكزات الدعاية وتوسعة الاستثمار والأسواق، لقد بدأت الشركات تدرك أن المستهلكين سيكافؤنها لأنها شوهدت وهى تفعل الخير، فالعمال والمستهلكين الآن لن يقوموا بشراء المنتج بل سيقومون بشراء روح الشركة، وذلك لأن الشركات اكتشفت أن تحملها بعض النفقات التي تخلت عنها الحكومة، تستطيع أن تحسن موقفها في المجتمع وأربحها مثال ذلك شركة كوكاكولا حيث قدرت ما حققته

([٣٥]) ايهاب محمد يونس ، مرجع سابق ، ص ٢٨٦

من أرباح عام ١٩٩٧ ب(٤٩٠%) زيادة في المبيعات خلال حملة دامت(٦) أسابيع بالتحالف مع جماعة أمهات ضد لا قيادة تحت تأثير المسكرات. وقد قدمت الشركة للحملة نسبة من المبيعات أيضاً شركة ديبجو المحدودة ذكرت أنها نظمت بين عامي ١٩٩٤، ١٩٩٨،(٢٢) مشروع تسويق مرتبط بمشروع خيرى فزاد مبيعات الماركات بنسبة ٣٧% .

ونموذج آخر للمسئولية الاجتماعية لتحسين صورة الشركة، كما اطلقت شركة بريطانية مبادرة سميت "العلوم عبر العالم" تعمل في (٣٧) دولة في(٦) قارات، ووصل عدد الطلاب(١٦٥) الف، أيضاً انفقت شركة هوندا (١٧) مليون دولار للإقامة مدرسة متميزة في كلورادو للطلاب الذين لا يناسبهم المدارس الحكومية. تستطيع تحسين حسابها الختامي. ودليل ذلك أن (٨٦%) من البريطانيين لديهم صورة أفضل للشركة التي تفعل شيئا يجعل العالم مكانا افضل. كما ان ٣٤% من الأمريكيين يرون ان الهدف الأول للمشروع التجاري هو بناء مجتمع أفضل. وبدأ عدد كبير من المستثمرين في الأسهم يشترطون التزام الشركات التي يشاركون فيها بالمسئولية الاجتماعية، ففي الولايات المتحدة كانت (١٠%) من الأصول الاستثمارية أي حوالى تريلون دولار خاضعة لشروط المسئولية الاجتماعية والبيئية [٣٦] .

وفى المملكة العربية السعودية تعمل شركات ارامكو وشركة سابك لأنشاء عدد من الفصول الدراسية للمدارس في المناطق النائية بالمملكة. وتسعى شركات سعودية للمشاركة في المسئولية الاجتماعية خاصة في المجال الصحي ، ومنها مشروع التبرع بالدم في السعودية وتشجيع الناس للتبرع بالدم. وتعد شركة صونولا إحدى الشركات الرائدة في خدمة المجتمع حيث تبنت استراتيجية وقدمت عدداً من البرامج منها برنامج "بعد التخرج إلى أين" والذى يهدف إلى تأهيل وتدريب السيدات وبرنامج إبصار لتأهيل المعاقين بصريا. وشارك مصرف الراجحي من خلال برامج منها إنشاء عيادة لمكافحة التدخين وتوفير أجهزة وسكن للمرضى المحتاجين وبرنامج تأهيل أبناء الضمان الاجتماعي من خلال تدريبهم ثم توظيفهم بالمصرف [٣٧] .ومن الأمثلة على نجاح جهود الشراكة بين القطاع الخاص والقطاع الخيري التي أعدتها الغرفة التجارية الصناعية بالرياض في عام ٢٠٠٨م والتي أثبتت أن مجالات العمل الاجتماعي في المملكة والتي لقيت درجة من التميز في الرعاية ، وشارك فيها القطاع الخاص بدور أساسي مع الجهات الخيرية ومنها: رعاية المعوقين يليه رعاية الأيتام ، وإنشاء البني التحتية، وتأهل وتدريب وتوظيف الشباب بالمنشآت، وأعمال الإغاثة ،إضافة إلى خدمات التعليم ومحو الأمية . أما المجالات التي لقيت رعاية ضعيفة فهي : رعاية الأرامل ،برامج

([٣٦]) تورينا هيرش: السيطرة الصامتة، عالم المعرفة، فبراير ٢٠٠٧، ص٢٠٥

([٣٧٣٧]) صالح السحيبانى، المسئولية الاجتماعية ودورها في مشاركة القطاع الخاص في التنمية، المؤتمر الدولي حول القطاع الخاص في التنمية تقييم واستشراف ٢٣: ٢٥ مارس ٢٠٠٩ بيروت، ص ١٣

تعزيز التمسك بالأخلاق وأصالة المجتمع ،ورعاية المسنين والمرضي ومشروعات خدمة وتجميل البيئة[٣٨] .

ومن الأمثلة الفلسطينية، صندوق المسئولية الاجتماعية لسوق فلسطين للأوراق المالية الذى اطلق خلال النصف الاول من العام ٢٠٠٦ بهدف خدمة المجتمع الفلسطيني من خلال عدد من المشروعات بنواحي مختلفة المسئولية الاجتماعية لمجموعة الاتصالات الفلسطينية وكذلك شركة فلسطين للتنمية والاستثمار/باديكو مبادرة "الأخوة" الفلسطينية التي اطلقتها المجموعتان، والتي يتم من خلال توزيع معونات غذائية لأربعين الف موظف حكومي تقل رواتبهم عن (١٥٠٠) شكل. اضافة إلى عشرة آلاف أسرة اسير. وقامت باديكو بتمويل قسم نقل الدم في المركز الوطني لأمراض الدم. ابقراط وساهمت بتبرع سخى لافتتاح مركز السموم والمعلومات في جامعة النجاح. وقامت أيضاً بدعم جمعية أصدقاء الكفيف [٣٩] .

وقام مجموعة الاتصالات الفلسطينية ٢٠٠٦ بتقديم دعمها على مستوى برنامج دعم الاندية والاتحادات الرياضية وتوزيع أجهزة كمبيوتر على مؤسسات مختلفة في الصفة وقطاع غزة .

والمسؤولية الاجتماعية للشركات لا تزال مرادفا لأعمال الخير بالنسبة لمعظم الشركات وتبقى المجالات الرئيسية المطلوب التركيز عليها دون معالجة. وجدت دراسة ٢٠١٣ لشركة (بيت) أن الأنشطة الأكثر شيوعاً من قبل الشركات في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا MENA. والمرتبطة بالمسئولية الاجتماعية للشركات تكون في مجال توفير الغذاء والسكن أو الملابس للفقراء (٢٥%) والعمل مع الأيتام والأطفال المحرومين(١٣%) والأنشطة التي تهدف الى التخفيف من الظروف البيئية والتعليمية والطبية في المنطقة لا تشكل أولوية للشركات [٤٠].

نماذج مصرية للقيام بالمسئولية الاجتماعية :

بعض الشركات التي تقوم بتطبيق المسئولية الاجتماعية منها:

- **مؤسسة فودافون لتنمية المجتمع، مؤسسة أبو العنين للنشاط الثقافي والاجتماعي مؤسسة النور الخيرية (مجموعة المغربي) أسواق خير زمان (مجموعة منصور) مؤسسة ساويرس للتنمية الاجتماعية، وبنك الطعام.**

---

[٣٨] –عروب السيد يوسف الرفاعي ،المسؤولية الاجتماعية في الدول العربية :تحديات في النظرية والتطبيق . مجلة الدراسات المالية والمصرفية /،المعهد العربي للدراسات المالية والمصرفية الاردن ،ص٥٠٩

([٣٩]) رقية عمران، مرجع سابق .www.wbcsd.org

([٤٠]) المسئولية الاجتماعية للشركات CSR في منطقة الشرق الأوسط: نظرة الى ما وراء العمل الخيرى للمؤسسات www. Arabbusinessrev iow.com.

لم تختلف الشركات المصرية عن الشركات الاجنبية في نظراتها للمسؤولية الاجتماعية فالبعض يشعر حقا أن هذه مسئولية يجب عليه القيام بها. والبعض الآخر يعتبرها ناجحة في تسويق منتجاته أو الحصول على حصة أكبر في السوق أو لتحسين السمعة، وهناك من يراها أنها مجرد صدقات أو تبرعات، وعلى العكس من ذلك من يراها أنها عبء على الشركة وليست من أدوارها. فقد قامت مجموعة من رجال الأعمال المصريين بتأسيس جمعية خيرية مهمتها الأساسية محاربة الجوع Hو توصيل الطعام للمحتاجين وهى (بنك الطعام المصري). وهذا إعادة ثقافة المسؤولية والمشاركة نحو المجتمع مما كان له الاثر في تنافس الكثير من الشركات بل وتعاونهم فيما بينهم لا نجاح هذا العمل. وقام البنك باستخدام نسبة من لحوم الأضاحي في تصنيع معلبات مطبوخة وتوزيعها على الاسر المستحقة بشكل شهري- وتنظيم عشوائية العمل الخيرى من خلال التعاون مع عدد من الجمعيات ويهدف ايضا الى زيادة الوعى بالعمل الاجتماعي التطوعي والتعاون مع المؤسسات في تنفيذ برامج والمشاركة في تنمية وتأهيل الحالات المستحقة والقادرة على الكسب من خلال مشروعات .

نماذج القصور في تطبيق المسئولية الاجتماعية للشركات .

تتعدد مظاهر القصور في تطبيق المسئولية الاجتماعية نذكر منها:

١- إهدار حقوق العاملين : والتي تتمثل في عدم التأمين والرعاية الصحية ، وعدم وجود حد أدنى للأجور وإهدار حقوق العاملين في الشركات التي تم خصخصتها .

٢- البطالة والهجرة غير الشرعية : وذلك يتضح من كثرة الشباب وتزايد أعدادهم الذين يلجؤون للهجرة غير الشرعية ،وانخفاض نسبة التشغيل وتقلص فرص العمل .

٣- الممارسات الاحتكارية وارتفاع الاسعار : ولذلك نتيجة تحكم الشركات في الاسعار وتراجع دور الدولة .

الخاتمة :

تناولنا في هذا البحث موضوع المسئولية الاجتماعية للشركات من خلال ثلاثة مباحث حيث تناولنا في المبحث الأول مفهوم المسئولية الاجتماعية للشركات وتطورها وأساسها الشرعي والقانوني. وفي المبحث الثاني تناولنا محاور وفوائد وتحديات المسئولية الاجتماعية .وفي المبحث الثالث تناولنا المبادئ التي تقوم عليها المسئولية مع عرض لبعض الشركات التي تقوم بمسؤوليتها الاجتماعية. ومن خلال عرضنا خلصنا إلى أن المسئولية الاجتماعية هي تطبيق الشركة للقوانين والمعاهدات والمواثيق الدولية في شكلها الإجباري ،كما تأخذ شكلاً طوعيا تلتزم من فيه الشركة بالجانب الاخلاقي لأنها في حقيقتها ذات طابع إنساني . وسوف نستعرض أهم النتائج والتوصيات التي توصلنا إليها .

النتائج :

- **لم يتم الاتفاق على تعريف محدد وقاطع لمفهوم المسئولية الاجتماعية للشركات.**
- **تكتسب المسئولية الاجتماعية بموجب قوة الزام قانونية وطنية أو دولية ووجدت أساس لها في قانون الشركات ولائحة الحوكمة، ولا تزال هذه المسئولية أدبية ومعنوية .**
- **المسئولية الاجتماعية في الشريعة هي وجوب واستحباب وتطوع .**
- **يوجد اتجاهين بشأن فوائد المسئولية الاجتماعية بين مؤيد ومعارض، المؤيد يرى أنها هدف جيد ، والمعارض أنها تنصل الدولة من التزاماتها التقليدية .**
- **يوجد خلط بين المسؤولية الاجتماعية والعمل الخيري .**
- **ضعف الثقافة العامة للمسئولية الاجتماعية وغياب ثقافة العطاء .**
- **يوجد عدة محاور للمسؤولية منها الاقتصادية والاجتماعية و البيئي**
- **يوجد العديد من الصعوبات والمشكلات التي تواجه المسئولية الاجتماعية منها عوامل موروثة وعوامل معاصرة وصعوبات بين التكاليف الاجتماعية والاقتصادية للشركات ، وعوامل تتعلق بالقطاع الخاص نفسه .**

- المسئولية الاجتماعية لها فوائد منها أنها أداة فعالة لربط العمال بالشركة وتحسين علاقة المستهلكين بالشركة . أما الاتجاه المعارض يرى أن الشركات لا يوجد لديها خبرة بالعمل الاجتماعي ، وانها تقلل من أرباح المساهمين.

التوصيات :

١- التوعية بأهمية المسئولية الاجتماعية للشركات ودورها في خدمة المجتمع وإصدار تشريعات تنظم عمل المسئولية الاجتماعية ووضع ضوابط لها .

٢- إنشاء كيان أو جهة ذات شخصية اعتبارية تتولى تنظيم ومراقبة المساهمات الاجتماعية للشركات والمؤسسات ونقل المسؤولية الاجتماعية مرحلة الاجتهاد إلى مرحلة العمل المؤسسي المنظم المبني على الدراسة والتخطيط .

٣- تأهيل وتدريب وتطوير أداء العاملين بالقطاع الخاص على ممارسة المسؤولية الاجتماعية .

٤- تشجيع الاستثمار الأجنبي على التقيد بالمعايير العالمية في مجالات البيئة والصحة والسلامة .

٥- محاسبة الشركات عن وضع إطار تنظيمي لمفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركات

٦- وضع رؤية مشتركة للمسئولية الاجتماعية للشركات مع التأكيد على الالتزام بها .ووضع حوافز من قبل الدولة تشجع الشركات على القيام بدورها في خدمة المجتمع والبيئة .

المراجع :

- العابد لزهر، التعلم من أزمة المسؤولية الاجتماعية، مجلة دراسات اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة عبد الحميد مهدي، قستطينة في الجزائر، ٢٠١٤م .

- أيهاب محمد يونس، دور الدولة والمسئولية الاجتماعية للشركات، المجلة المصرية للدراسات التجارية – مصر، ٢٠١٠م.

- آمنة بنت مهنا السندي ، " توزيع الأرباح في شركات المساهمة ،دراسة مقارنة ، دار الكتاب الجامعي ،ط١ ١٤٣٨-٢٠١٧م

- تورينا هيرش: السيطرة الصامتة، عالم المعرفة، فبراير ٢٠٠٧م

- د/ حسام الدين سليمان توفيق ، الشركات التجارية ، مركز الدراسات العربية للنشر والتوزيع ،مصر ٢٠١٥م،

- خالد جاسم بو مطيع، حلقة نقاشية بعنوان "دور القيادات لمفهوم المسئولية الاجتماعية" المجلة العربية لإدارة ، غرفة تاجرة وصناعة البحرين اكتوبر ٢٠٠٨. - د/ فؤاد عبد الله العمر، اسهام الوقف في العمل الأهلي والتنمية الاجتماعية، الامانة العامة للأوقاف الكويت ، ١٩٩٩م.

- صالح السحيبانى، المسئولية الاجتماعية ودورها في مشاركة القطاع الخاص في التنمية، المؤتمر الدولي حول القطاع الخاص في التنمية تقييم واستشراف ٢٣: ٢٥ مارس ٢٠٠٩ بيروت

- رقية عمران، المسؤولية الاجتماعية للشركات بين الواجب الوطني الاجتماعي والمبادرات الطوعية، سوق فلسطين للأوراق المالية .

-د/ نبيل عبد الرؤوف ابراهيم، شركات المجموعة، تأصيل علمي مقارن، ٢٠١٠

-غضبان حسام الدين، محاضرات في نظرية الحوكة، دار الحان للنشر والتوزيع، الأردن/عمان، ٢٠١٥م

-عروب السيد يوسف الرفاعي ،المسؤولية الاجتماعية في الدول العربية :تحديات في النظرية والتطبيق . مجلة الدراسات المالية والمصرفية /،المعهد العربي للدراسات المالية والمصرفية الاردن ٢٠١٦م .

- اللوائح والأنظمة :

قانون الشركات المصري رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١م

- نظام الشركات السعودي الصادر بالمرسوم الملكي م/٣تاريخ ١٤٣٧/١/٢٨هـ

- الدليل المصر لحوكمة الشركات الصادر عن مركز المديرين المصري بالهيئة العامة للرقابة المالية الاصدار الثالث بتاريخ ٢٦ يولو٢٠١٦ والذى صدر قرار مجلس ادارة الهيئة العامة للرقابة المالية رقم ٨٤ بتاريخ ٢٠١٦/٧/٢٦ بشأن اصدار الدليل المصري لحوكمة الشركات.

١- لائحة حوكمة الشركات السعودية الصادرة عن مجلس هيئة السوق المالي قرار(٨-١٦-٢٠١٧) تاريخ ١٤٣٨/٥/١٦

المراجع الأجنبية :

1-Rhys Jenkins: globalization, cor por ate social responsibility and pouerty, international affair 2005

1- **John capel. The ABC of corporate social responsibility Benlh – markes found A tion conporate, social responsibility: a guide for trade unonists. Global solidarity,**

2- **iso 26000: 2010 (fr) lignes directrices.rela tives ola zesponsbilite societale site www iso org**

3- joseph Blumberg: the Ethics of corporate social responsibility: management trend of the new mill ennium? Economist now.17.2001

4-Paul hohnon:corporate social responsibility: An -1 implementation guide for business

5-Nick lin-hi, karsten Muller, the csrbottom line: preventing corporate irresponsibility, journal of business research, volume 66, social issuelo October2013,p.1928 – 1936

المواقع الالكترونية :

http://www.wbcsd.org

www.guardian.co.uk

www. Arabbusinessrev iow.com.-

www: for um .yemen best .com -١

. http://Ar.wikipediA.org -٢

www. Ictu global solids rit

www: for um .yemen best .com